

مستقبل السياسة المالية في ظل العولمة الاقتصادية (التحديات والحلول)

أ. قليلة فاطمة الزهراء - أ.د فرحي محمد
جامعة - الجزائر

الملخص:

إن الحديث عن العولمة اليوم وأبعادها وما تجمله وتفرضه من خيارات وتصحيحات، ليس بجديد لا على الساحة الوطنية ولا الدولية ولا الإقليمية، بل أنها عملية بدأت تدريجياً منذ أن شهدت بعض الأسواق اكتشافات عملية وفنية وتكنولوجية ساعدت على تطوير النظم الاقتصادية القائمة وسهلت نقل المعلومات والسلع والخدمات والأيدي العاملة ورؤوس الأموال عبر حدودها بشكل أكثر سهولة وكثافة وسرعة من ذي قبل. لكن تزايد درجة الاندماج والتداخل الاقتصادي المالي بين معظم دول العالم (بشقيه المتقدم والمتخلف) سوف يترتب عليه ذوبان (الحدود الجغرافية) القائمة بين البلدان وتآكل مفهوم (سيادة الدولة)، وهكذا مع اتساع وتعميق عمليات الاندماج المالي من خلال المصارف والبورصات وأسواق النقد سوف تفقد السلطات المالية والنقدية الوطنية سيطرتها على أدوات السياسة الاقتصادية المحلية، وعلى مقدراتها الاقتصادية في العالم بشكل لا يأبه بالحدود الجغرافية والسيادات الوطنية.

ثم أن الحديث عن العولمة يقودنا مباشرة إلى الحديث عن الأزمات المالية إذ كما أكدت أزمة المكسيك 1994 وأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، كيف أثرت العولمة

المالية من خلال عمليات التحرير المالي، في أزمة النظام المصرفي في تلك الدول. وعموما تؤدي الأزمات المالية إلى تراجع النشاط الاقتصادي، كما أنها تحمل الميزانية العامة للدولة تكاليف باهظة، و تتسبب في تكاليف اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، والتي في الغالب تبقى مستوياتها (البطالة) رغم معالجتها أعلى من مستوى ما قبل الأزمة في البلدان المتضررة من الأزمات.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، العولمة المالية، السياسة المالية، الأزمات المالية، السياسة الحمائية، حركة رؤوس الأموال، الملاذات الضريبية.

Abstract:

Talk about globalization, today ,and what is tolerated and impose of options and corrections, is not new neither on the national nor the international or regional stage ,

but began gradually since some markets witnessed discoveries technical and technological that assisted the development of the existing economic systems and ease the transfer of information ,goods, services ,labor works , and capitals through its borders easily more intensively and faster than before. As is no doubt that the increasing financial and economic integration and over Leap between most of the world countries ,advanced and retarded, it will result in melting of the geographical boundaries and the erosion of the concept of state sovereignty thus with the widening and deepening of the financial integration processes ,Though banks and stock exchange and capital markets ,the financial authorities and national monetary will lose control over the tools of the domestic economic policy ,and their economic capabilities in the world, where it does not care about the geographical borders and national sovereignty .

the discussion about globalization leads us to talk about financial crises ,as the Mexican crisis in 1994 ,and the Southeast Asian countries crises of in 1997 confirmed , on how financial globalization has affected through financial liberalization processes in the banking system crises in these countries. Generally result in financial crises to the decline of economic activity ,and it holds the state budget prohibitive costs .IT also

caused in the huge social costs especially to the high levels of poverty and unemployment which mostly remain in its level, unemployment, despite its processed ,higher than the level pre-crisis in counties affected by this crises.

مقدمة:

إن الحديث عن العولمة اليوم وأبعادها وما تحملها وتفرضه من مسارات وخيارات وسياسات واستراتيجيات وتصحيحات ليس بجديد لا على الساحة الوطنية ولا الدولية ولا الإقليمية بل أنها عملية بدأت تدريجياً منذ أن شهدت بعض الأسواق اكتشافات عملية وفنية وتكنولوجية ساعدت على تطوير النظم الاقتصادية القائمة وسهلت نقل المعلومات و السلع والخدمات والأيدي العاملة ورؤوس الأموال عبر حدودها بشكل أكثر سهولة وكثافة وسرعة من ذي قبل، وهذا ما تشهده الدول العربية منذ عقود. فمن الواضح أن ظاهرة العولمة تغلغلت بسرعة في مجتمعنا وفي اقتصادنا الوطني دون جاهزية مسبقة أو تنافسية قوية لقطاعاتنا الاقتصادية الوطنية، ومع التطبيق المتسارع للعولمة الاقتصادية وتزايد اندماج وتكامل الأسواق التجارية والمالية الدولية، فإنه من المتوقع أن تفقد الدول النامية عموماً سيطرتها وسيادتها الوطنية في مجال السياسات الاقتصادية .

والفكرة الأساسية التي انطلق منها تيار العولمة من طرف الدول القوية هي إزالة الحواجز الجمركية والقانونية التي بنيت أو تبنى من طرف معظم الدول لحماية اقتصادياتها من المنافسة المطلقة، وساعد على هذا التطور العلمي والتكنولوجي خاصة في أنظمة الإعلام ونقل المعلومات والمواصلات وإنشاء شبكة الإنترنت و التجارة الالكترونية مما أدى إلى زيادة الترابط بين المجتمعات والدول وبدون مبالغة يمكننا القول أن العالم أصبح قرية واحدة .

كما لا شك أن تزايد درجة الاندماج والتداخل المالي بين معظم دول العالم (بشقيه المتقدم والمتخلف) سوف يترتب عليه ذوبان (الحدود الجغرافية) القائمة بين البلدان وتآكل مفهوم (سيادة الدولة)، وهكذا مع اتساع وتعميق عمليات الاندماج المالي من خلال المصارف

والبورصات وأسواق النقد سوف تفقد السلطات المالية والتقنية والوطنية سيطرتها على أدوات السياسة الاقتصادية المحلية، وعلى مقدراتها الاقتصادية في العالم بشكل لا يأبه بالحدود الجغرافية والسيادات الوطنية.

مقابل ذلك تعالت الأصوات المؤيدة لهذا التيار الجديد من جهة والمناهضة له من جهة أخرى، فمن وجهة نظر الحكومات ساعدت المنظمات الدولية بالقليل أو بالكثير في القضاء على العديد من الأمراض وبعض الحروب والقضايا التي كان يصعب على أية دولة أن تحققها بمفرد وسائلها إضافة إلى مزايا أخرى عديدة.

لكن عند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وظهر صعوبة الانتماء إليها بموجب التنازل عن الصلاحيات الوطنية، طرح لأول مرة على الدولة مشكل غير اعتيادي وهو: إلى أي مدى تخضع التصرفات السياسية الوطنية إلى قرارات التنظيمات الدولية؟ وإلى أي مدى يؤثر ذلك على سلامة القرار السياسي والاقتصادي بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني بخلاف شرائحه وقطاعاته الناشئة التي لم تنهض بعد؟ كما أن التجربة أظهرت عدة عيوب ذاتية لمنظومة العولمة، إلى جانب طبعاً تشوهات خاصة بهيكل اقتصادياتنا العربية خاصة الدول النفطية.

فالذي كان مطروحا في الفترة السابقة للأزمة الحالية في الجزائر، يقوم بالدرجة الأولى على تحفيز الطلب المحلي من خلال التوسع في الإنفاق العام ومنح الإعفاءات الضريبية من أجل تشجيع القطاع الخاص والاستثمار، حتى باتت الحكومة مطالبة بأخذ كل زمام الأمور والمبادرات، والمعضلة الحالية تكمن في عدم قدرة الحكومة على الزيادة أو الاستمرار في نفس نمط الإنفاق العام من جهة ومن جهة أخرى ضعف تنافسية القطاع الخاص في الأسواق الدولية وحتى المحلية نتيجة انفتاح هذه السوق على المنتجات وإغراقها وتمائل منتجاتها المختلفة مما يعطي للمستهلك بدائل أكثر عن المنتج الوطني إضافة إلى انخفاض أسعار بعضها، ومن جهة ثالثة وخلال التركيز على تنمية القطاع الخاص وتحريره خلال مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق و

الانفتاح الاقتصادي وصياغة السياسات الاقتصادية على ذلك النحو، تمّ تجاهل القطاع الاقتصادي العام وتحديثه وتنمية قطاعاته المنتجة من خارج قطاع المحروقات .

كما أن الانفتاح على الأسواق العالمية سواء أسواق السلع والخدمات أو الأسواق المالية والانصياع وراء الشعارات الرنانة والمزخرفة للعولمة من القضاء على البطالة و حشد المدخرات لتمويل عملية التنمية في الدول النامية لم يؤتِ بالثمار المرجوة منه بالنسبة للدول النامية، وساهمت العولمة المالية أيضا في إحداث العديد الأزمات وانتشارها وسرعة انتقال العدوى إلى باقي دول العالم، كما لا يزال العالم اليوم مليء بالتناقضات الناجمة عن منظومة العولمة ذاتها .

ومن هنا توصلنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي تحديات السياسة المالية في ظل العولمة الاقتصادية ؟ وما هو أثر العولمة الاقتصادية على دور الدولة في تسيير سياساتها الاقتصادية ؟

ثم قننا بتقسيم البحث على النحو التالي:

مطلب أول: تناقضات العولمة الاقتصادية في العصر الراهن .

مطلب ثاني: أثر العولمة الاقتصادية على تراجع فعالية سياسات الدولة (النقدية و المالية).

مطلب ثالث: دور العولمة المالية في تكريس الأزمات (المالية والاقتصادية) وأثر ذلك على

السياسة المالية للدولة .

مطلب رابع: رؤية مقترحة لتخطي أضرار العولمة الاقتصادية .

المطلب الأول: تناقضات العولمة الاقتصادية في العصر الراهن:

أولاً: عولمة الفقر: إن موجة الحماس الذي أثارته تعريفات محددة للعولمة خبت بسرعة كبيرة وتكشفت عن بعض الشروخ وراء الواجهة اللامعة. إذ خلال السنوات الأخيرة أمكن رؤية نوع آخر من القرية الكونية التي تتسع فيها الهوة الاقتصادية بين الدول، كما أن ملامح القرية الكونية السائدة لا تتطابق مع وعود زيادة فرص استخدام التكنولوجيا لفائدة الجميع، وإنما هي على العكس تقدم على أساس استغلال البلدان الأكثر فقراً في العالم من أجل جني أرباح تفوق الخيال. إنها القرية التي يحقق فيها "بيل غيتس" ثروة تصل إلى 66 مليار دولار أميركي بينما ثلث العاملين في مؤسسته هم من العمال المؤقتين، ويمكن للمراقب تتبع مصدر أحذية رياضية من ماركة نايك وصولاً إلى فيتنام، وكذلك الأمر ببعض مكونات دمية "باربي" الشهيرة التي يتم تصنيعها في سومطرة، وقهوة "ستاربوك" الشهيرة من شمس غواتيمالا، وبتترول شركة شل الذي يعود إلى القرى النيجيرية الفقيرة، التي تعرف درجة كبيرة من التلوث. واليوم فإن النمو الاقتصادي الحالي يتسم بخصوصية كبيرة تتمثل في الزيادة الكبيرة بحدة اللامساواة في المداخيل على مستوى الأفراد كما على مستوى البلدان، وبحيث أن البلدان الأكثر فقراً هي التي عرفت أكبر درجة من الإفقار الإضافي. ¹ وعندما نقول أن عدد مستخدمي شبكة الانترنت قد ارتفع ارتفاعاً مهولاً من 171 مليون سنة 1999 إلى 3,2 مليار مستخدم نهاية سنة 2015 (حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة)، فيجب أن لا نخفي أنه لا يزال هناك أكثر من نصف سكان العالم لا يحضون بهذا الاختراع بعد مضي قرابة 50 سنة من اختراعه. لقد أصبح العالم أكثر تداخلاً ولكنه لم يصبح بالضرورة أكثر تشابهاً، ولا شك بأن التكنولوجيات الجديدة قد ساهمت في رفع وتيرة تداخل العلاقات على صعيد العالم أجمع، لكنها إذا ألغت المسافات الجغرافية فإنها بالمقابل لم تلغ المسافات الاقتصادية والاجتماعية.

فعولمة الفقر لم تكن واسعة وكبيرة مثلها هي عليه الحال الآن، فقد أوسعت الدائرة وفقاً لمعايير التنمية البشرية² : لتشمل 2 مليار فرد من حجم سكان العالم، مازال منهم مليار فرد غير قادرين على القراءة أو الكتابة، 1.5 مليار لا يحصلون على مياه شرب نقية، وهناك طفل من كل ثلاثة يعاني من سوء التغذية، وهناك مليار فرد يعانون الجوع، وحوالي 13 مليون طفل في العالم يموتون سنوياً قبل اليوم الخامس من ميلادهم لسوء الرعاية أو سوء التغذية أو ضعف الحالة الصحية للطفل أو الأم نتيجة الفقر أو المرض. فعظم سكان الكرة الأرضية يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى للفقر ويملكون اقل من دولارين في اليوم، في عالم العولمة يموت كل يوم 6 آلاف طفل بسبب مرض الإسهال لأنهم لا يستطيعون الحصول على الماء النقي الصالح للشرب، كما إن سكان الشمال الغني لا يرون ما يحدث في بلدان الجنوب الفقيرة، في حين تزداد أرباح الشركات العملاقة فمثلاً شركة فورد للسيارات تزيد ميزانيتها عن ميزانية دولة مهمة كجنوب إفريقيا. وأما شركة "جنرال موتورز" فهي أغنى من الدانمارك³. كما أن 80% من مبيعات العالم الحالية تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز الأصول السائلة واحتياجات الذهب والعملات الأجنبية لديها ضعف الاحتياطي الدولي، ما يدل على مقدرة تحكم هذه الشركات في النظام المالي العالمي وحركة التجارة الدولية. كما لم نعد نتكلم عن تكنولوجيا أمريكية أو يابانية بحتة، وإنما أصبح الكلام عن تكنولوجيا IBM، أو تكنولوجيا Sony، أيما كان مكان تواجد IBM أو Sony، وأيما كان مالكوها.

ثانياً) سياسات حمائية رغم الدعوة إلى العولمة: إن منطق السياسة الحمائية يجب

أن يكون حاضراً حيث تتعرض المصالح الوطنية لبلدان العالم الثالث لخطر التجريف، وغول السوق الدولية، إن أوروبا اليوم، على سبيل المثال، تمارس سياسة حمائية واسعة بحق مجموعة كبيرة من السلع والمنتجات القادمة من العديد من دول آسيا، مع أنها في مقدمة الداعين لتحرير الأسواق. كما أن هناك تياراً في الولايات المتحدة يخشى العولمة لأنها تؤدي في رأيه إلى

حصول منافسة غير شريفة مع دول العالم الثالث المصنعة، التي لا تدفع إلا أجوراً ضعيفة لعمالها، وبالتالي فهي تستطيع أن تخفض من أسعار سلعها بالقياس إلى قيمة السلع ذاتها في البلدان الغربية. وهكذا تستطيع أن تكسب بالتالي سلع الو.م.أ التي تدفع أجوراً عالية لعمالها بالقياس إلى تايوان مثلاً أو كوريا الجنوبية أو ماليزيا أو بقية النور الآسيوية⁴.

ثالثاً) تدويل المدخرات الوطنية وهروبها وعدم مساهمتها في تنمية

اقتصاديات بلدانها: من خلال العولمة المالية تجري عملية تدويل المدخرات الوطنية لتصب في أوعية المراكز المالية الكبرى ليجري إعادة تدويلها في شكل قروض لبلدان العالم الثالث التي تعاني قصوراً في الأموال اللازمة لتمويل برامجها الاستثمارية وخططها الإنمائية. وينطبق هذا بشكل خاص على الوطن العربي، حيث يتم إيداع وتوظيف الجانب الأكبر من الفوائض المالية للمؤسسات الحكومية (لدول الفوائض النفطية) ومدخرات الأفراد (من دول العجز غير النفطية) في أسواق المال والمصارف الكبرى في الوقت الذي كانت تتراكم وتتصاعد المديونيات الخارجية للعديد من البلدان العربية، وفي ظل هذه التطورات يتم تعزيز الهيمنة المالية للبلدان الرأسمالية المتقدمة على حركة المدخرات في جميع أرجاء العالم ويفقد راسم السياسة المحلي سيطرته التدريجية على تلك المدخرات المحلية التي تجري (دولرتها) هروباً من العملات المحلية المتآكلة وسعياً وراء ما يعتقد البعض أنه واحة الأمان والاستقرار، وأياً كانت الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تدفع إلى هذا النمط من السلوك فإن الواقع الأليم يتمثل باستنزاف (الطاقة الادخارية المحلية) وبالتالي إدمان القروض والمساعدات الأجنبية في ظل علاقات مالية تتسم بالاندماج والتداخل بين أطراف غير متكافئة.

رابعاً) الانفصام بين الاقتصاد العيني والمالي: من جانب آخر فإن أحد التناقضات

الرئيسية التي تحكم تطور النظام الاقتصادي العالمي عند نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تتمثل في تلك (الانفصالية) المتزايدة بين حركة (الاقتصاد العيني) (أي تدفق

السلع المادية والخدمات الحقيقية) من ناحية وحركة (الاقتصاد المالي) أي معدل دوران العملات وأنماط التوظيفات المالية، وقد رافق عمليات الاتجار المتزايد في العملات ارتفاع معدلات إقراض الأموال قصيرة الأجل من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة بحثاً عن العائد الأعلى خارج نطاق اقتصاديات تلك البلدان، نظراً لانخفاض العائد والربحية على الاستثمارات العينية الحقيقية في بلدان العالم الأول وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد من (هشاشة) النظام المالي الدولي الراهن وارتفاع درجة (عدم التأكد) والمخاطرة في أسواق المال العالمية، وإلى الفشل المتزايد لصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على الصعيد المالي. وقد أدى كل ذلك إلى صعود وانتشار (ثقافة المضاربة والسمسرة المالية) من خلال بورصات الأوراق المالية العريقة والناشئة على السواء مع اتساع وانتشار الابتكارات المالية الجديدة، ومن ثم أصبح تكوين الأموال والثروات تحكمه (لعبة الحظ والمصادفة) أكثر مما تحكمه اعتبارات نمو الإنتاجية الحقيقية والتراكم الرأسمالي الحقيقي على نحو ما كان يحدث في إطار رأسمالية القرن التاسع عشر ومعظم عقود القرن العشرين.⁵

كما أن قيم الأوراق المالية والعملات تصبح أحياناً غير مستقرة دون وجود أي تبرير لهذا (ما عدى المضاربات) في الاقتصاد الحقيقي، ومن هنا تكمن مسببات حالة عدم الاستقرار الذي يصاحب العولمة المالية.⁶

خامساً) هشاشة وعدم استقرار النظام المالي الدولي : وفي ضوء كل هذا فإننا

نجد أن هناك اعترافاً متزايداً من قبل خبراء اقتصاديين والمتحكمين في المؤسسات المالية الدولية بأن النظام المالي الدولي يعاني من درجة متزايدة من الهشاشة وعدم الاستقرار في ظل العولمة المتزايدة لأسواق المال والعملات، كما أنه يفقد إلى القواعد المنظمة التي تحكم سلوك المضاربين الماليين وشركات السمسرة الدولية بما يحقق مزيداً من الشفافية وضبط حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (سريعة التداول) حماية لمسيرة التنمية والتقدم في بلدان العالم النامي.⁷

وهو ما تبينه بوضوح أزمات الجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا، ووقوف البنوك المركزية عاجزة عن إنقاذ العملة الوطنية من التدهور والانخفاض. كما أن البنوك اتسمت بعدم التأثير على المضاربين الدوليين، حيث اتضح أن كافة البنوك المركزية في العالم لو اجتمعت فيما بينها لتضع حداً في مواجهة هؤلاء الفاعلين غير الرسميين في حماية عملة ما، فإن أقصى ما يمكن جمعه حوالي 14 مليار دولار يومياً، في حين أن ما يقارب 800 مليار دولار يستطيع أن يضخمها ذلكم الفاعلون في العالم، وهذا يعني أنهم يمكنهم التفوق على البنوك المركزية بـ 55 مرة⁸.

سادساً) الفجوة بين الإنتاج والتوزيع: إن القضية الجوهرية سوف تظل تتمثل في مدى كفاءة النظام المالي المعولم لمساندة عملية النمو والتنمية في بلدان العالم النامي التي انفتحت مؤخراً على السوق العالمي وحررت بورصاتها وحساب رأس المال لديها على أمل أن تستفيد من بعض مكاسب وثمار العولمة، ولكن قد يحدث العكس تماماً في نفس الوقت، فإن هناك تناقضاً رئيسياً سوف يحكم مسار رأسمالية بوابات القرن الحادي والعشرين وهو: التناقض بين تلك القدرة الهائلة على الإنتاج وتنوع المعروض من السلع والخدمات بفضل منجزات التكنولوجيا الحديثة من ناحية، وقصور الطلب الكلي على هذه المنتجات نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع الأخرى. ووفقاً لهذه الرؤية فإن الفجوة المتزايدة بين معدلات نمو (العرض الكلي) ومعدلات نمو تركيبه (الطلب الكلي) في معظم الأسواق أو بعضها داخل الاقتصاد الوطني، أو على صعيد الاقتصاد العالمي في مجمله سوف تقود إلى أزمات اقتصادية واجتماعية من طراز جديد ولن تكون (رأسمالية القرن الحادي والعشرين) بلا تناقضات واحتكاكات على نحو ما ذهب إليه بعض المفكرون.

سابعاً) زيادة حجم البطالة: في ظل التغيرات الحادثة في أنماط تقسيم العمل وأساليب تنظيم الإنتاج بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات هناك اعتراف متزايد بأننا نشهد نهاية عصر (التوظيف الكامل) (الوظائف الدائمة) التي تؤمن الناس من خوف وقلق المستقبل، وأن معظم

أفراد قوة العمل باستثناء (النخبة فائقة المهارة) سوف يتقبلون بين التوظيف غير الكامل والبطالة المفتوحة أو المقنعة لفترات قد تطول أو تقصر ويقابل هذا تراجع وانسحاب مؤسسات (الدولة) من العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتقلص مظاهرات التأمينات والأمان الاجتماعي، وهكذا فإن تفاقم هذا التناقص قد يقود إلى ظهور (الطاقات العاطلة) وغير المستغلة وبالتالي يضعف الميل نحو الاستثمار الجديد حتى عندما يحدث (النمو الاقتصادي) دون زيادة حجم التوظيف، لا سيما في مجتمعات مثل مجتمعاتنا فإن الأزمات الاقتصادية سوف تتفاقم.⁹

إذ يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية (بيانات 2014) حوالي 11,3%، بعدد عاطلين عن العمل يفوق 14 مليون عاطل (باعتبار أن حجم القوة العاملة قدره 124 مليون نسمة)¹⁰، وهي نسبة تعتبر عالية مقارنة بالمعدل العالمي المقدر بـ 5,9%¹¹، وفي الجزائر يقدر معدل البطالة 10,6% من إجمالي القوى العاملة¹²، وتمثل الأحداث التي يشهدها عدد من الدول العربية منذ عام 2011 إلى جانب انخفاض معدلات النمو في عدد من تلك الدول، وعدم تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية الذي أثر على تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال، من أبرز المؤثرات على وضع أسواق العمل في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. كما أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي تبلغ في المتوسط حوالي 44%، وهي النسبة الأعلى مقارنة مع المناطق الأخرى في العالم إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة ككل، فمن المتوقع أن تبقى المنطقة العربية تحت تأثير الضغوطات الاجتماعية لتحسين هذا الوضع الذي سيظل مصدرا للتوتر في عدد من الدول العربية.¹³

كما أن الدول المتقدمة لم تسلم هي أيضا من البطالة، إذ أنها استمرت في تسجيل معدلات بطالة مرتفعة رغم السياسات الاقتصادية الاستثنائية التي تبنتها لخفض معدلاتها، فرغم مرور 10 سنوات على الأزمة المالية العالمية لا يزال عدد العاطلين عن العمل مرتفعا بما يؤثر سلبا على

معدل نمو الاقتصاد العالمي¹⁴ إذ بلغت النسبة 7,3 % عام 2014¹⁵، وهو اعلي من المعدل العالمي للبطالة لنفس السنة (5,9 %)، في ظل ارتفاع عدد العاطلين عن العمل إلى 200 مليون شخص¹⁶.

ويقدر عدد العاطلين عن العمل في دول منطقة اليورو وحدها 18 مليون عاطل في منتصف 2014¹⁷، حيث سجل اليونان أعلى معدل بطالة في العالم بلغ 25,5 %، ما ينذر بخطر الوضع القائم¹⁸ وأخطاء العولمة رغم محاولات الإنقاذ والتصحيح المبذولة .

ثامنا) تراجع دور الدولة: يشهد المجتمع العالمي وهو يخطو خطوات سريعة نحو العولمة تآكلاً لسيادة الدولة التي تعتبر المحور الرئيسي لبنيان العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المعاصر، فقد أدت ظاهرة العولمة إلى تفكك سلطة الدولة التي أصبحت تمارس على مستويين آخرين إلى جانب المستوى الوطني وهما: المستوى المحلي والمستوى فوق الأممي أو الدولي. فالملاحظ أنه قد نمت على المستوى المحلي بعض العلاقات والروابط المباشرة عبر الدول بين السلطات والأجهزة المحلية التي تتخذ العديد من المبادرات السياسية متجاوزة في ذلك الحكومات المركزية فعلى سبيل المثال: هناك بعض المقاطعات الكندية والصينية وكذلك بعض الولايات الأمريكية لها بعثات دبلوماسية في الخارج وتعمل في استقلال نسبي عن سفارتها القومية، وفي أوروبا يوجد حوالي خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة لها علاقات مباشرة مع نظيراتها من خلال مجلس المناطق الأوروبية ولجنة الاتحاد الأوروبي للمناطق المحلية.

وعلى المستوى الدولي أو فوق الأممي يلاحظ أن كثيراً من اختصاصات الدولة قد انتقلت إلى السلطات أو الهيئات الدولية فقد نمت أجهزة تنظيمية بين حكومات الدول بدرجة هائلة نتيجة للعولمة في كل مكان من العالم، ومن أبرز هذه الأجهزة بعض المنظمات مثل: الاتحاد الأوروبي الذي أصدر حتى الآن عشرين ألف لائحة تلتزم بها دول الاتحاد.

وفي مجال السياسة الاقتصادية تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ الستينات بإصدار توجيهات للدول والأعضاء بشأن كثير من المسائل مثل: تخفيض مخصصات دولة الرفاهية وخلق فرص العمل والحد من سلطات الهيئات متعددة الجنسيات، كما أن الأمم قد تعاضم دورها في القيام بأعمال التنسيق بين الحكومات في كثير من المجالات، وذلك بصفة خاصة داخل اللجان التابعة للمنظمة الدولية. ولعل من أكثر الهيئات الدولية تدخلاً في اختصاصات الدول كل من: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان كثيراً ما يلزمان الدول ببعض الالتزامات المالية لمواجهة ما تعانيه من نقص السيولة النقدية، وقد يلجآن في بعض الحالات إلى إرسال مندوبين لهما إلى بعض الدول لممارسة الرقابة على وزارات المالية فيها. وفضلاً عن ذلك فإن منظمة التجارة العالمية التي أنشئت عام 1995 م والتي تُعد أقوى ما أفرزته ظاهرة العولمة من الهيئات الدولية تباشر مدى واسعاً من الأنشطة الرقابية والقضائية في مواجهة الخلافات والمشكلات التجارية العديدة التي تنشأ بين الدول.

وبالإضافة إلى مستوى آخر غير رسمي وهو حكومة قوى السوق العالمي، فليست كل القواعد التي تحكم العالم اليوم في عصر العولمة نابعة من السلطات الرسمية، ولكن الأسواق أيضاً أخذت تلعب دوراً هاماً في تنظيم الاقتصاد العالمي وهي تتدخل غالباً حيث تتخلف أجهزة الدولة والمنظمات العالمية، فبالنسبة لسوق الأوراق المالية مثلاً يقوم الاتحاد الدولي لمبادلات الأوراق المالية والجمعية الدولية لأسواق السندات بتحديد القواعد المنظمة لهذه المبادلات، بينما يتعاضم الدور الذي تلعبه قوى السوق في صنع جميع القرارات المتعلقة بحركة التدفقات الرأسمالية وأوجه الاستثمار وشؤون المال وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي تمسك بخيوطه جماعات المستثمرين والجمعيات العمومية لحملة الأسهم والسندات ومجالس إدارتها، فمن ينتمون في الغالب إلى هيئات أو مؤسسات هم من خارج الوطن. ومن ناحية أخرى فإن مبادرات القطاع الخاص تؤدي دوراً فعالاً في عالم المال

والاقتصاد والاستثمار والتنمية وخلق فرص العمل ليس على المستوى الوطني فحسب ولكن أيضاً على المستوى العالمي.¹⁹ ورغم ذلك فقد دلت التجربة على أن الشروع في عمليات الخصخصة عشوائياً من دون أن تواكبها سياسات اقتصادية مالية حكيمة وبرامج تنموية وتربوية شاملة وقوانين وأنظمة محفزة للاستثمار تؤدي إلى خلل في ميزان العدالة الاجتماعية التي تهدد سلامة المجتمع ككل.²⁰

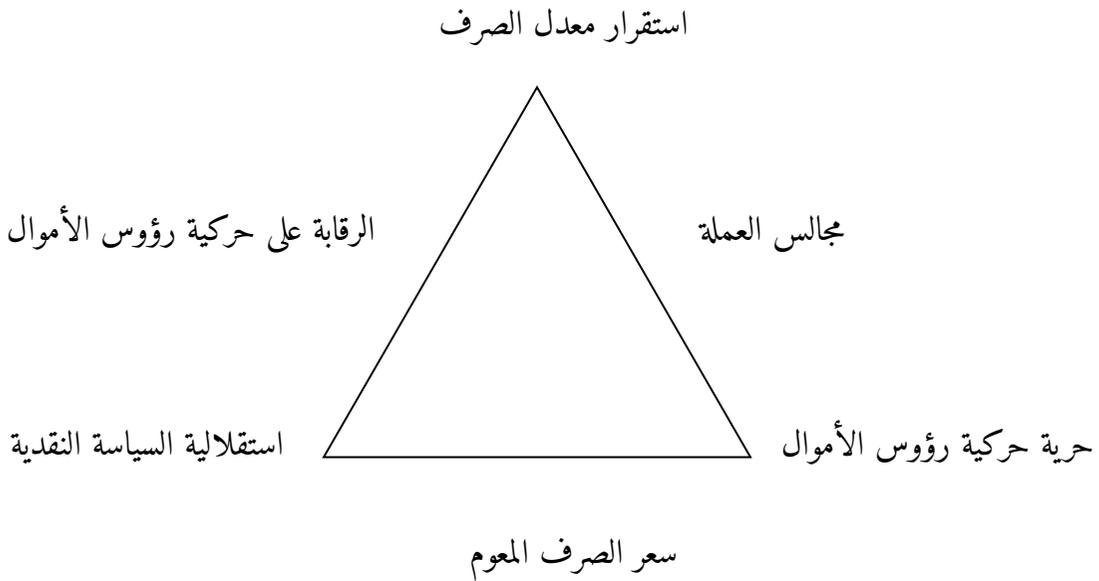
مطلب ثاني: أثر العولمة الاقتصادية على تراجع فعالية السياسة النقدية والمالية:

أولاً) أثر العولمة المالية على تراجع فعالية السياسة النقدية: ويتمثل في فقدان السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي السيطرة على الكلفة النقدية، مما قد يقود للتضخم، وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة لذلك. ومع تزايد مستوى العولمة المالية فإن تحديد أسعار الفائدة ستخرج عن سيطرة البنك المركزي، حيث سترتبط أسعار الفائدة المحلية، وخاصة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الخارجية. لذلك فإن أي محاولة لتحديد أسعار فائدة وأسعار صرف لا تتفق مع مثيلاتها في الخارج يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لداخل الدولة أو لخارجها من رؤوس الأموال قصيرة الأجل. إن ما سبق يحدد قدرة الدولة على استخدام السياسة النقدية وسعر الصرف لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي متأثرة بحركة رأس المال.²¹

إذ تظهر النظرية الاقتصادية إن هدف التحرير الكامل لحركية رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية، فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية، حيث أن هناك تصاعدا هائلا في تدفقات رؤوس الأموال تتم بأقل من لمح البصر عبر شاشات الكمبيوتر، وتجعل من التدخل الفعال من طرف السلطات النقدية أمرا معقدا جداً، سواء ما تعلق بأسعار الصرف وأسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية، فمثلا يمكن للتغير المفاجئ في اتجاه تدفق

رأس المال أن يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي، مثل هذا الوضع هو الذي حول ارتباط كثير من عمليات السوق المالية من خطط المنافسة الاقتصادية إلى خط المضاربة ومن ثم المقامرة. ولعل ابرز مثال على ذلك ما حدث في دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية في تلك الدول عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف من التدهور.

الشكل (01) مثلث عدم التكافؤ " Triangle d'incompatibilité "



يظهر من الشكل (01) الأهداف الثلاثة التي يسعى المسؤولون في الاقتصاديات المتفتحة على رأس المال الأجنبي لتحقيقها، ولكن اثنين فقط من بين الأهداف الثلاثة هي التي يمكن تحقيقها في الوقت نفسه، إذ يجب اختيار احد جوانب المثلث وكل من معدل الصرف المعوم ومجالس العملة وكذا الرقابة على رأس المال يمكنها الجمع بين الهدفين المختارين، بمعنى انه لتحقيق احد هذه الأهداف يجب التخلي على احد الهدفين المتبقين.

وفي هذا الإطار يرى بعض الاقتصاديين أمثال "باغواتي" و "رودريك" J.Bhagwati & (Rdrrik) أن البلدان النامية يجب أن تبقى أو ترتب قيودا على حركة رؤوس الأموال بطريقة تمكنها من ممارسة استقلاليتها النقدية وتحافظ على استقرار معدل الصرف، بينما يرى معظم المسؤولين في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء أنه من غير الممكن الاستمرار ولمدة طويلة في الرقابة على حركة رؤوس الأموال.²²

ثانيا) تأثير العولمة على فعالية السياسة المالية :

وهو ما يهمننا بالدرجة الأولى في هذا الموضوع، فان تصاعد حركة رؤوس الأموال تخلق فرصا لقيام تنافس ضريبي له أضراره المحتملة على الدول الحريضة على جذب الاستثمارات، كما يشجع على زيادة ما يسمى بالملاذات الضريبية التي تعبا برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها فعلى سبيل المثال قد ينجم عن صعوبة قيام السلطات المالية الوطنية بفرض الضرائب على رؤوس أموال الشركات المتعددة الجنسيات تشوهات في نماذج التجارة والاستثمار، كما يمكن ان يتمخض عنه تشوهات أيضا في إعادة توزيع العبء الضريبي من رؤوس الأموال القابلة للانتقال إلى العناصر الأقل قدرة على الانتقال (من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات الوطنية الصغيرة). وبالتالي فان قدرة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات على التقليل من مسؤولياتها الضريبية والتهرب منها تماما له تداعياته الكبيرة على الهيكل المالي للدول مما يسفر عن نظم ضريبية أكثر تصاعداً، أو أوجه عجز كبير في ميزانية الدولة، ما قد ينجم عنه خفض في الخدمات العامة، وقد يكون لضرائب الدخل الشخصية وضرائب القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو كل منهما أن تعوض التراجع في إيرادات الدولة.²³

ويظهر التأثير أكثر كلما تزايدت درجة الاندماج مع العولمة الاقتصادية: ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية والتي تعتبر من أهم الإيرادات السيادية للدولة التي تمول بها أغلب نفقاتها العامة، ففي ظل التحرير المالي تلجأ الشركات والمستثمرين الكبار في الدول الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها معدلات الضرائب على الدخل والأرباح منخفضة (الملاذات الضريبية)، ما يجبر الدول النامية على خفض الضرائب لتشجيع الاستثمار لأجنبي، أو هروب رؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية تهرباً من الضرائب أو بحثاً عن ما يسمى بالملاذات الضريبية وللمقابلة ذلك ستضطر الحكومات لخفض معدلات الضرائب أيضاً على الشركات لتوطين الاستثمار المحلي، مما سيؤدي في كلتا الحالتين لخفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب وزيادة عجز الموازنات العامة، وقد تقوم الدولة عندئذ - مجبرة - بالتخلي عن بعض البرامج الاجتماعية التي كانت موجهة لفئات المجتمع ضعيفة ومتوسطة الدخل، مما سيؤدي إلى سوء توزيع الثروة وتركزها في أيدي فئات قليلة (فئة أصحاب المشاريع والاستثمارات وأصحاب الملكية) وبالتالي ظهور الإختلالات الاجتماعية.²⁴ إضافة إلى :

1) **مخاطر دخول الأموال القذرة "غسيل الأموال"** : سمح إلغاء الرقابة على الصرف وانفتاح الأسواق المالية المحلية أمام الأجانب المستثمرين (أو العكس) ومع تطور الصيرفة الإلكترونية، ببروز قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة كنتيجة للتطور التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق معاملات الكترونية تجعل من رأس المال أكثر سرعة وأكثر سرية، والمقصود بغسيل الأموال هو محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي أو غير القانوني للأموال القذرة كتجارة المخدرات وتهريب السلاح وأعمال الفساد الإداري والرشوة، وإكسابها صفة جديدة ومشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع.²⁵

حيث وصل حجم غسيل الأموال في العالم إلى حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي.²⁶ وفي الجزائر أقرت خلية الاستعلام المالي التضاعف الرهيب

لعمليات غسيل الأموال، إذ أحصت 1290 عملية مشبوهة في سنة 2015، مسجلة بذلك الجزائر أعلى حالات غسيل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.²⁷

كما انه مع سرعة اندماج الأسواق المالية للبلدان النامية في الأسواق العالمية، أصبحت هذه البلدان ملاذا لكميات كبيرة من الأموال القذرة، وأصبحت حكوماتها تغض النظر عن مصدر هذه الأموال، وسمحت باندماجها في السوق المحلي لحاجتها إلى النقد الأجنبي لزيادة حجم الارتباطات الدولية ورفع أعباء الديون الخارجية وتمويل احتياجات التجارة الخارجية. وتمثل أهم الأضرار التي تمس الاقتصاد الكلي جراء السماح لهذه الأموال بالدخول فيما يلي:

- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي وإضعاف الثقة في النظام المالي المحلي.

- إضعاف هيبة الدولة وخسارتها ماديا لان هناك ضرائب لن تدفع عن تلك الأموال

المغسولة.

- التأثير على الادخار المحلي وزيادة معدلات التضخم.

- التأثير على قيمة العملة الوطنية وزيادة معدل البطالة.

- تشجيع انتشار الجريمة وتحويل المستثمرين إلى الاستثمار في الأنشطة المحرمة والممنوعة

ذات الأرباح العالية.

(2) مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج: لعل أهم مانجم عن العولمة المالية في الدول

النامية هو تدويل مدخراتها الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستثمر خارج حدود الوطن لأسباب كثيرة ومختلفة، والمثير للدهشة هو أن هذا الأمر يحدث في الدول التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن، كما يحث هذا أيضا في الوقت الذي تسارع فيه الدول النامية لفتح أبوابها لرأس المال الأجنبي من خلال التسابق على منحه الكثير من المزايا والإعفاءات والحوافز، ولو منحت هذه الأخيرة لرأس

المال المحلي لكان أفضل وانفع لها من جلب رؤوس الأموال الأجنبية وما ينتج عنها من مخاطر. ومن المفارقات المدهشة أيضا في هذا الجانب هو أن هناك دول تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة إلى الخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 100% مثل حالة فنزويلا في بداية الثمانينات، وهناك دول تمثل فيها الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج نسبة تتراوح ما بين 50-90% من إجمالي ديونها الخارجية.

فرغم توجه البلدان النامية نحو تحرير حساباتها الرأسمالية وفتح المجال لرأس المال الأجنبي للاستثمار فيها، فإنها لن تتمكن من تحقيق غايتها باستثناء بعض البلدان التي حظيت بتدفقات رأسمالية هامة مثل دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بل على العكس من ذلك فإنها شهدت تدفقا عكسيا لرأس المال المحلي نحو الخارج.²⁸ وفي الجزائر وفي سنة 2015 تم تهريب 7700 مليار سنتيم من الأموال إلى الخارج حسب خلية الاستعلام المالي.²⁹

3) زيادة ظهور الملاذات الضريبية (الجنات الضريبية) وانتشار المراكز المالية

خارج الحدود "les centres offshore" عبر العالم : وهي مناطق أو دول بها ازدواجية في القوانين وتفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرض ضرائب على الإطلاق، أو دول تتمتع بأنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلدانهم الأصلية كما تمكنهم من إنشاء شركات مجهولة المالك، وقد ظهر هذا المصطلح في أواخر القرن 19 وبالضبط في سويسرا لينتشر فيما بعد في كافة أنحاء العالم، ساعدته في ذلك ظاهرة العولمة المالية وحرية وسرعة وكثافة انتقال رؤوس الأموال، لتعرف تزايداً مستمراً، حيث يبلغ حالياً عدد الملاذات الضريبية الآمنة في العالم حوالي 60 منطقة تحولت الى حاضنات لنحو عشر تريليونات دولار من الاصول المالية أي ما يعادل 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا، وحسب منظمة الشفافية الدولية في فرنسا فان الملاذات الضريبية تحتوي أكثر

من 400 مؤسسة مصرفية، ونحو ثلثي صناديق الاستثمار وحو مليوني شركة في العالم، وفيما يلي تصنيف لصندوق النقد الدولي لقائمة مراكز الملاذات الضريبية في العالم³⁰.

الجدول رقم (01) ورقة عمل لصندوق النقد الدولي من عام 2000 لقائمة مراكز الملاذات الضريبية

أمريكا	الشرق الاوسط	أوروبا	آسيا	افريقيا
انتيغوا	البحرين	أندورا	جزيرة كوك	جيبوتي
جزر البهاما	اسرائيل	سان مارينو	غوام	ليبيريا
بربادوس	لبنان	قبرص	هونغ كونغ	موريشيوس
بليز		جبل طارق	اليابان	سيشيل
برمودا		غيرنسي	ماكاو	طنجة
جزر فيرجن البريطانية		أيرلندا	ماريانا	
جزر كايمان		جزيرة أيل	جزر مارشال	
كوستاريكا		أوف	ميكرونيزيا	
دومينيك		مان	ناورو	
مونتسيرات		جيرسي	نيوي	
جزر الانتيل الهولندية		ليختنشتاين	الفلبين	
سانت كيتس ونيفيس		لوكسمبرغ	سنغافورة	
سانت لوسيا		مالطا	تاهيتي	
بورتوريكو		الماديرا	تايلاندا	
سانت فنست		موناكو	فانواتو	
تركس وكايكوس		سويسرا	ساموا	

		المملكة المتحدة		الولايات الامريكية أوروغواي
--	--	--------------------	--	-----------------------------------

المصدر: بحث بعنوان الجنات الضريبية، الصفحة 17، منشور على

<http://newmohamedamine.blogspot.com>: الرابط

4) **نمو السوق الموازية:** فمثلا في الجزائر وفي ظل الاستيراد العشوائي تنمو السوق الموازية، إذ دلت الدراسات الاقتصادية التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري أن هناك 200 ألف تاجر و700 سوق تنشط خارج القانون عبر 12 ولاية في الجزائر هذا يعني خارج القنوات المعلوماتية، وكمثال: قطاع النسيج والجلود مرشح لأن يفقد 70 ألف منصب شغل وبالتالي إغلاق أكثر من 500 مؤسسة بسبب المنافسة الشرسة والاستيراد العشوائي للنسيج والجلود الآسيوية، وزيادة الاستيراد العشوائي للثلاثة .

ويقدر بعض المختصون أن حوالي 14 بارونا من بارونات هذه السوق استولوا على ما قدره 1400 مليار دينار، كما زاد الانتشار الرهيب لورشات تصنيع الألبسة والعطور وقطع الغيار بدون ترخيص أو دون احترام المقاييس الدولية إلى جانب زيادة التحايلات للتهرب الضريبي وتفشي ظاهرة الرشوة، حيث تشير بعض التقارير إن الجزائر تصنف من بين أكثر البلدان الأقل تنافسية في إفريقيا بسبب الرشوة وسوء التسيير، وبالتالي أصبحت السوق الموازية تمثل أكثر من 25% من مجموع النشاط التجاري الوطني، التي أصبحت بمثابة اللجنة الضريبية لبارونات الاستيراد.³¹

والخطورة تكمن في أن حجم هذه السوق يمثل إيرادات (ضريبية) فارة من ميزانية الدولة، يجدر بها أن تساهم في تقليص عجزها الراهن، وفي ذات الوقت فشلت الحكومة رغم

محاولتها في إنجاح عملية استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، بعد رفض أصحابها تلبية ندائها لإيداع أموالهم في البنوك الوطنية، في ظل نظام الامتياز الجبائي الذي عرضته.

5) تقسيم العمل الدولي: الذي أدى تقسيم الدول إلى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي، إضافة إلى تكريس التبعية وتهديد الأمن الوطني فالتقسيم الدولي للعمل و التخصص في صناعة ما أو عدد قليل من الصناعات ينطوي على خطر في حالة نشوب حرب أو أزمة وهذا ما يفرض على الدولة تنويع الإنتاج الصناعي وضرورة تسخير السياسة الجمركية في إقامة عدد كبير من الصناعات لوقاية الاقتصاد الوطني من الانكماش عند وقوع نزاع مع الخارج أو أزمة اقتصادية³²، وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي حتى تستطيع حماية استقلالها الاقتصادي والسياسي.

6) صعوبة الإطلاع على الانحرافات: التي قد ترتكب مثل الإغراق، وما يشكله من خطر القضاء على الإنتاج الوطني والصناعات الناشئة التي تتميز عموماً في مراحلها الأولى بتزايد نفقاتها التجهيزية، وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها التي تواجه منافسة شرسة من قبل أسعار المنتجات الخارجية المنخفضة، فيؤدي هذا إما إلى انسحابها من السوق أو الاضطرار إلى تخفيض أسعارها بما لا يحقق ربحية مشاريعها و بالتالي مواجهة خطر إفلاسها، وما يترتب عليه من تسريح العمال و زيادة البطالة. ناهيك عن :

- صعوبة استخدام حق الوقاية من المنافسة المفاجئة على الشركات .

- تصلب الدول القوية بعدم تنازلها عن إزالة الإغراق.

- صعوبة التمييز بين السلع المماثلة في قضايا المنافسة.

- ضخامة تكاليف مراقبة خطط الالتزام بشروط المنظمة العالمية للتجارة، ناهيك عن تكلفة البيروقراطية في تنفيذ معظم الشروط.³³

- تحفظ المؤسسات عن تبليغ قضايا قد تكون مفيدة لها لكنها مضرّة للاقتصاد والمجتمع فقط من أجل الاستمرار في المنافسة في السوق.

مطلب ثالث: دور العولمة المالية في تكريس الأزمات (المالية والاقتصادية) وأثر ذلك على السياسة المالية للدولة.

إن الحديث عن العولمة يقودنا مباشرة إلى الحديث عن الأزمات المالية، حيث يوجه الكثيرون أصابع الاتهام نحو العولمة المالية بسبب سلسلة من الأزمات والاقتصادية المدمرة التي تعرضت لها العديد من الاقتصاديات، كما أن العولمة فتحت باب النقاش حول عدوى الأزمات ومخاطر الوقوع في أزمات مالية على الصعيد العالمي، نتيجة كثافة التشابك والاعتماد المتبادل بين الأسواق الدولية³⁴. وعلى الرغم مما يمكن أن تحقّقه العولمة المالية من مكاسب لبعض البلدان، إلا أن هذا الخيار يلقي الكثير من من التحفظ، فالعولمة المالية تتعرض للوم عادة بسبب سلسلة الأزمات الاقتصادية المدمرة التي عصفت بعدد من الأسواق الناهضة في أواخر الثمانينات في أمريكا اللاتينية، وفي التسعينات في المكسيك وبعض البلدان الآسيوية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان المتقدمة من خلال العقد الأول من القرن الحالي.³⁵

ومن بين أهم مخاطر العولمة المالية تلك الأزمات التي تعصف بالجهاز المصرفي سواء أثناء إجراء عملية التحرير المالي الدولي أو بعد إتمامها، وقد أشارت تقارير لصندوق النقد الدولي نشرت عام 1996 إلى أنه خلال الفترة (1980-1996) وهي الفترة التي تعاظمت فيها قوة دفع العولمة المالية حدثت أزمات في الأجهزة المصرفية فيما لا يقل عن ثلث الأعضاء في صندوق النقد الدولي. كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق

آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناتجة عنها، وأكدت تقارير أخرى لصندوق النقد الدولي أن أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص، مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول.

و قد شكّل تكرار حدوث الأزمات المالية خلال حقبة التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية وتعدد آليات انتقالها لتشمل دولاً أخرى كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده تلك الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية.

وكان "كارلوس دياز الجاندرو" قد نبه مبكراً منذ عام 1985، في مقالة شهيرة له تحت عنوان "وداعاً للكبح المالي، أهلاً بالانهيار المالي" إلى المخاطر التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي، والحقيقة أنه منذ ذلك التاريخ واستناداً للعديد من الأزمات التي حدثت بالبنوك، ظهر كم هائل من الدراسات والبحوث حول هذه القضية، كما أن الأزمات التي واجهت البنوك في عصر العولمة قد لفتت الانتباه بقوة ودقت ناقوس الخطر لعدة أسباب أهمها أن تلك الأزمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، وأنه أصبح من السهل أن تمتد المصاعب التي يعانيها الجهاز المصرفي في بلد ما إلى القطاعات المصرفية والأسواق المالية العالمية في دول أخرى بعد أن زادت درجة اندماجها وتكاملها، كما أكدت أزمة المكسيك 1994 وأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، كيف أثرت العولمة المالية من خلال عمليات التحرير المالي، في أزمة النظام المصرفي في تلك الدول.³⁶

أولاً: علاقة العولمة المالية بالأزمتين المكسيكية والأسبوية:

ومن خلال دراسة قامت بإجراء مقارنة بين الأزمتين وربطها بالعولمة خلصت إلى بعض النقاط المشتركة العديدة بينهما نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

(1) انه في كلتا الأزمتين عرفت البلدان التي مستها الازمة تنامي للتدفقات الرأسمالية المتأتية من الخارج وذلك قبيل ظهور الازمة؛ فقد تلقى المكسيك في الفترة 1990 إلى 1994 تدفقات رؤوس أموال بلغت 104 مليار دولار أي 20% من إجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصاديات البلدان النامية.

وفي المقابل ففي دول جنوب شرق آسيا بلغت قيمة التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى خمسة دول أسبوية أصابها الأزمة في الفترة 1990-1994 ما قيمته 19 مليار دولار كمتوسط سنوي لتصبح هذه التدفقات تقدر بـ 75 مليار دولار كمتوسط سنوي دائماً في الفترة 1995-1996 (علما انه في الثلاثي الأخير لسنة 1997 وصلت قيمة التدفقات الرأسمالية الخارجة من دول جنوب شرق آسيا ما قيمته 120 مليار دولار كمعدل سنوي)، وبالتالي نستنتج أن في كلتا الأزمتين قد تميزت كلتا الأقاليم المتضررة بارتفاع حجم التدفقات المالية المتوجهة إليها قبل الأزمة.

(2) إضافة إلى هذا ففي كلتا الحالتين كان خروج رؤوس الأموال من هذه المناطق إبان الأزمة المالية أسرع من دخول رؤوس الأموال إليها قبيل ظهور الأزمة، وقد ساهمت هذه التدفقات في توسع الطلب الكلي وزيادة أسعار الأسهم والعقارات، تنامي الأصول والخصوم وارتفاع العجز الجاري.

(3) ضعف الأنظمة المالية بدول الأزمتين: والتي يبدو لأول وهلة أن لا علاقة لها بالعولمة لكن إذا تتبعنا النتائج وجدنا أن هذا العامل إذا ما اقترن بضخامة التدفقات الرأس المالية فانه سيؤدي إلى تبلور أزمة مالية في نهاية المطاف، ففي المكسيك وعلى غرار ما حدث

في دول جنوب شرق آسيا ارتفع حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك في الفترة التي سبقت ظهور الأزمة المالية: ففي الفترة من 1989-1994 ارتفع حجم التمويل المقدم من طرف بنوك القطاع الخاص بمعدل سنوي يقدر بـ 25%، وقد حدث هذا في ظل قلة الرقابة الاحتياطية التي تمارسها الدولة، الأمر الذي انجر عنه أن اقضت البنوك دون التأكد من تحقيق مردودية من وراء هذه القروض، ومن ثم لم يضمن النظام المالي وبالأخص النظام المصرفي، تخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد بالشكل الملائم، فقد استعملت حصة معتبرة من رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة في المكسيك خلال هذه الفترة لتمويل شراء معدات تجهيز من طرف الشرائح المتوسطة في المجتمع أو لتمويل المشاريع العقارية للنواص، كما لا بد أن نشير أن البنوك المكسيكية رفعت في هذه الفترة دائماً من تعرضها لمخاطر الصرف دون التغطية، مما أدى إلى تحول أزمة الصرف إلى أزمة بنكية خلال الأزمة المكسيكية. أي حدوث عملية العدوى النظامية.

أما في دول جنوب شرق آسيا فقد اتسمت دولها بجملة من الخصائص أدت إلى إضعاف الأنظمة المالية وعدم قيامها بتخصيص رؤوس الأموال في الاقتصاد على الوجه الملائم، ومن بعض هذه الخصائص منها أن منح القروض كان مرهوناً بمدى نفوذ المقترض وليس بالاستناد إلى المردودية إلى جانب تدخل رجال السياسة في تسيير النظام المالي و ضعف التنظيمات الاحتياطية وقلة المعلومات وسوء انتشارها، وقد انجر عن هذا ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لاسيما قبيل الأزمة، فقد قدر الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك في هذه الفترة في كل من: تايلاندا، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، وسنغافورة بـ 73 مليار دولار أي ما يعادل 13% من الناتج الداخلي الإجمالي لهذه البلدان.

4) إضافة إلى عنصر آخر مشترك بين الأزميتين ألا هو إزالة القيود التنظيمية Déréglementation الذي عرفته الأنظمة المالية في المنطقتين، إن هذه النقطة قد تعطي صورة أكثر وضوحاً عن دور العولمة المالية في الأزميتين كون أن إزالة القيود التنظيمية تعتبر من

أهم ركائز العولمة المالية، ولقد عرف المكسيك الميل إلى هذه العملية انطلاقاً من أواسط الثمانينات، حيث تم تحرير سعر الفائدة، إلغاء القيود على الائتمان والإقراض وإبطال نسب السيولة الإجبارية.

وقد أخذت الدول الآسيوية قبل ظهور الأزمة بنفس النهج بحيث عملت على إزالة القيود التنظيمية قصد تسهيل دخول رؤوس الأموال عملت دول جنوب شرق آسيا على تحرير حساب رؤوس الأموال على غرار ما حدث في كوريا الجنوبية بحيث عملت السلطات على إزالة القيود التي كانت تعيق تدفقات قصيرة الأجل بشكل أسرع من إزالتها على التدفقات طويلة الأجل.

كذلك وفي إطار الحديث عن إزالة القيود التنظيمية في الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا قد يجدر بنا أن نشير إلى أن السلطات في هذه المناطق قد شجعت على إنشاء بنوك وهيئات مالية غير تابعة للأقليم off-shore وذلك قصد التشجيع على دخول رؤوس الأموال على غرار Bangkok International Banking Facilities الذي أنشأته السلطات التايلندية ما أدى إلى ارتفاع الائتمان الذي تقدمه البنوك دون الرفع من مستوى التنظيمات البنكية ولا من إشرافها على البنوك. وقد كانت في العديد من الحالات القروض المقدمة دون مردودية بل أصبح غير قابلة للتحصيل في بعض الحالات.

(5) أما فيما يخص العدوى فقد شملت آثار الأزمة المكسيكية عدة دول وهو ما يعرف بأثر تكيلا effet Tequila، لاسيما دول أمريكا الجنوبية وبعض دول الأسواق الناشئة في آسيا نظراً لظهور مخاوف لدى المستثمرين الذين وظفوا أموالهم في هذه المناطق، فقد سجلت مؤشرات الأسواق المالية انخفاضات معتبرة ومنتالية فقد بلغ معدل الانخفاض في البرازيل بين شهري جانفي وفيفري 25%، ووصل في المتوسط في كل من ماليزيا والفلبين 18% و24% على التوالي. أما في آسيا فبعد ظهور الأزمة في تايلاندا انتقلت آثارها إلى باقي دول المنطقة (ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا، هونغ كونغ وكوريا) ويرجع أساساً إلى تنافس هذه الدول في نفس

الأسواق الخارجية للتصدير، ونقص المعلومات لدى المستثمرين، وارتفاع هذه الدول نفس النموذج التنموي، كما اعتبرت الأزمة الآسيوية واحدة من أسباب ظهور الأزمة الروسية.³⁷

ثانياً) آثار الأزمات المالية على السياسة المالية للدولة (الميزانية العامة للدولة) :

-تؤدي الأزمات المالية إلى تراجع النشاط الاقتصادي، كما أنها تحمل الميزانية العامة للدولة تكاليف باهضة، نتيجة تدخل الدولة في حال حدوث الأزمات، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة أشكال من تدخل الدولة :

تدخل تنظيمي: من خلال تحديد قواعد قانونية لتوزيع الخسارة وكذلك شروط تطبيق هذه القوانين.

تدخل نقدي: عن طريق ضخ السيولة بقدر معتبر من طرف البنك المركزي باعتباره مقرض الملاذ الأخير.

تدخل مالي: من خلال التدخل في الأسواق لدعم الأسعار (الصرف، البورصة، السندات)

تدخل ميزاني: من خلال توزيع الخسارة وجعلها جماعية وذلك بإعادة التوزيع الضريبي.

إن اختلاف تكاليف ميزانية الأزمات يكون تبعاً لخصائص البلدان وتبعاً لطبيعة

الأزمات ومدى توسعها، وقد قام كل من هنوبان وكليجبيال (Hanoban ,Klingbiel

2000) بقياس متوسط تكاليف الميزانية للأزمات المصرفية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام لعينة من

37 بلد (27 منها بلدان نامية وفي طريق التحول)، ووجدوا أن هذا المتوسط ارتفع إلى 12,8%

وهي مرتفعة جداً حيث دفعت أموال ضخمة من الميزانية لتحقيق استقرار البنوك، فمثلاً بلغت

هذه التكاليف: ففي عام 1997: بلغت النسبة في اندونيسيا (50% من قيمة PIB)، وفي تايلاندا

(34% من قيمة PIB)، وفي كوريا كانت النسبة محصورة بين (28% و32% من قيمة PIB) و.

في عام 1981 بلغت النسبة في الشيلي (42% من PIB)، وفي الأوروغواي ظلت محصورة بين (28% إلى 32% من PIB).

وعلى العكس من ذلك ففي بلدان أخرى كالسويد مثلا عام 1991، ماليزيا عام 1991، كولومبيا عام 1998، البراغواي عام 1995، اسبانيا عام 1977 كان تدخل الخزينة العمومية لإنقاذ النظام المصرفي ضعيفا، إذ لم تتعد تكلفة الميزانية 5% من قيمة PIB.

وقد أثبتت التجارب بأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للأزمات المالية كالتخفيض الإنتاج وتفاقم البطالة والفقر، لا يمكن الحد منها إلا عن طريق التبني السريع لإجراءات تصحيحية، لهذا السبب فإن الدولة تتدخل من أجل تجنب عدم الاستقرار الدائم، ولعل هذا ما يزيد من عجز الميزانية والدين العمومي، ويؤدي إلى تضخم العبء الضريبي، وتعرض الاستقرار النقدي والمالي للخطر وتزيد من عجز الميزانية من خلال ما يلي:

-الزيادة في النفقات العمومية في شكل إعانات موجهة للبطالين مثلا أو في شكل مساعدات اجتماعية.

-انخفاض في إيرادات الدولة كنتيجة لتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات.

-العجز في الميزانية وزيادة الديون العمومية نتيجة قيام الدولة بضخ الأموال في النظام

المالي.³⁸

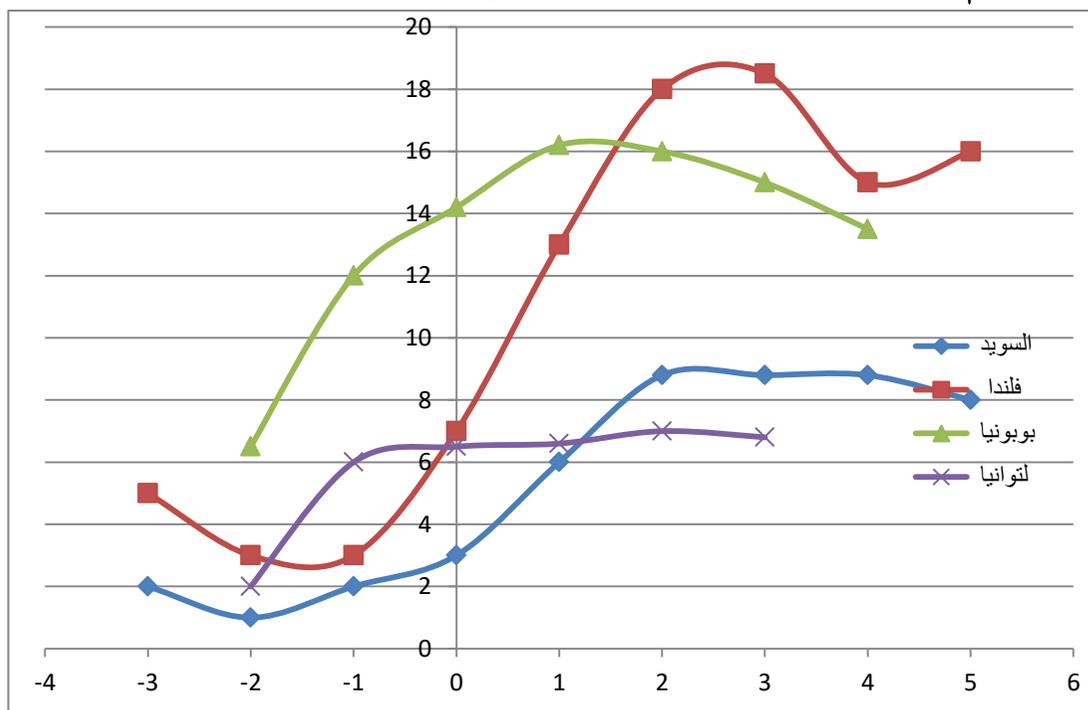
ثالثا) دور الأزمات في تعميق الفقر والبطالة:

تتسبب الأزمات في تكاليف اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، فمثلا في حالة انكماش وتراجع النشاط الاقتصادي، وعندما تغلق مختلف المؤسسات أبوابها ويصبح نشاطها بطيئا، يحدث تسريح للعمال وتخفيض في الأجور الحقيقية وعليه فإن الأشخاص العاطلين عن العمل أو الذين يحصلون على أجور متدنية وعائلاتهم هم

الأكثر تضرراً. هنا تصبح المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة غير كافية، والحالة الصحية والغذائية والتعليمية متدهورة ونسب الفقر والبطالة مرتفعة. وعموماً يترتب عن الأزمات المالية الخطيرة تراجع في حجم الإنتاج العالمي وحجم التجارة الدولية، كما أن البلدان النامية في معظم الأحيان تعاني أكثر من البلدان المتقدمة من آثار الأزمات، نتيجة أن أسواقها أقل صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

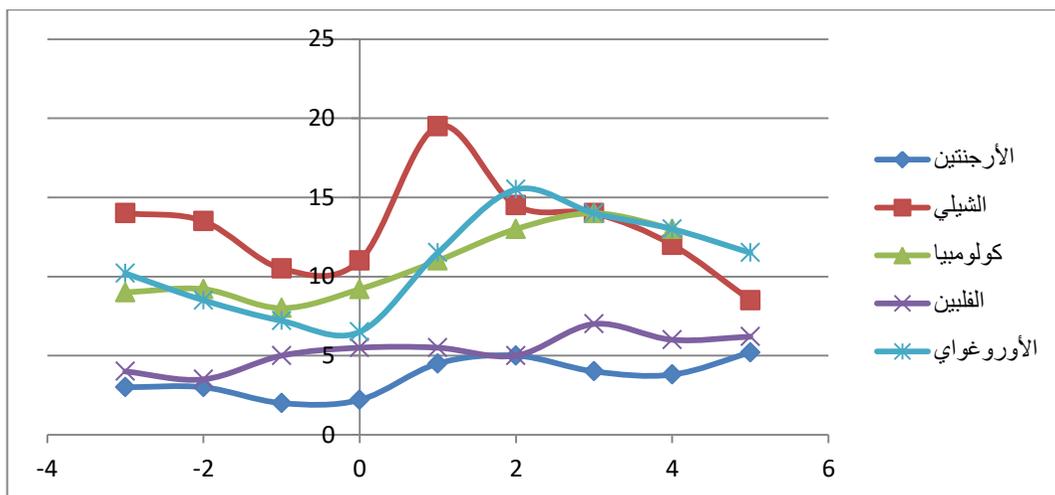
ويتضح من الشكلين (2) و(3) (حيث المحور الأفقي يمثل الفترة الزمنية والمحور العمودي يمثل معدل البطالة) والخاصين بمعطيات متعلقة بعينة من تسع دول أصابتها الأزمة، أن معدل البطالة يتجه إلى الانخفاض إلى غاية عام قبل الأزمة وحتى العام الأول من الأزمة، ثم يرتفع بشدة أثناء فترة الأزمة ليعود إلى الانخفاض بعد ذلك، إلا أنه من الملاحظ أنه في الغالب مستوى البطالة يبقى في هذه البلدان أعلى من مستوى ما قبل الأزمة.³⁹

الشكل رقم (02) الازمات المالية والبطالة في البلدان الصناعية والبلدان المتحولة



المصدر، نادية العقون، مرجع سابق، ص 43.

الشكل رقم (03) الأزمات المالية والبطالة في البلدان السائرة في طريق النمو



المصدر: نادية العقون، مرجع سابق، ص 43.

هذا وتبدو الصورة أكثر سوءاً في منطقة اليورو التي ما لبثت الخروج من الأزمة المالية العالمية لعام 2007 لتدخل في أزمة أكثر عمقا وهي أزمة الديون السيادية، والتي تعد أكبر أزمة تعصف بدول منطقة اليورو، وضعت مستقبل المنطقة بأسره على المحك، لذا انتهجت دول المنطقة المزيد من السياسات التقشفية من أجل الخروج من الأزمة، تمثلت في التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام والرفع من ضرائب الدخل والاستهلاك مما أضعف من الطلب الإجمالي، وأثر على ثقة المستثمرين و حدا بهم الأمر إلى خفض استثماراتهم أو عدم التوسع في الاستثمارات القائمة، مما انعكس على معدلات البطالة . وعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج الأزمة إلا أن معدل البطالة لم ينخفض كثيرا في منطقة اليورو، بل ظل مرتفعا عند مستوى 11,6% عام

2014 (ب 18 مليون عاطل) ويعد هذا المعدل أعلى معدل بطالة تشهده الدول المتقدمة على الإطلاق منذ سنة 2004⁴⁰.

مطلب رابع) رؤية مقترحة لتخطي أضرار العولمة الاقتصادية :

أولاً) على مستوى التجارة الخارجية:

من أجل اقتراح الحلول لا من تتبع تاريخ تطور الدول المصنعة، إذ نجد أنه خلال القرن 19 سادت فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية انطلاقاً من أفكار آدم سميث نتج عنها أن استغلت الدول الأوروبية المتخلفة في مجال التصنيع آنذاك لصالح الدول المتقدمة (إنجلترا وفرنسا)، فنادى الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة وألمانيا بضرورة حماية المنتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية، وانتهى الأمر بانتهاج هذه الدول لسياسة حماية بدءاً من عام 1873 حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكان أهم مؤيدي هذا المذهب الحمائي هو الاقتصادي الأمريكي " هاملتون" في تقريره حول الصناعات الناشئة أو الوليدة، والاقتصادي الألماني " فريديريك ليست " F.LIST، وتوطد نظام الحماية في الدول الحديثة (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا...)، وخلال النصف الأول من القرن العشرين 20 لاسيما بعد الانهيار الاقتصادي الكبير(1929)، دعى (كينز Kynz) إلى ضرورة تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية كما دعى أيضاً إلى تحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية . ومنه نخلص إلى ضرورة إتباع الدولة لسياسة تجارية حمائية ظرفية على الأقل في الوقت الراهن، لدعم سياستها المالية من أجل زيادة الإيرادات الضريبية وحماية الإنتاج الوطني، وفقاً لمحج أصحاب هذا الرأي، والتي نذكر منها⁴¹:

(1) حماية الصناعات الوطنية الناشئة أو الوليدة: وأول من تبني هذه الحجّة هو الاقتصادي الأمريكي "هاملتون"، على أساس أنها لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا ماثلة، بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ويكون ذلك عن طريق حمايتها بجمركا خاصة الصناعات التي تتوافر لقيامها عوامل النجاح يجب على الدولة المعنية تحديد الميزة النسبية المراد حمايتها، كما يجب تحديد المدة الزمنية التي تصبح بعدها السلعة قادرة على المنافسة .

(2) حجة التشغيل: تجد الرسوم الجمركية مبررا لها كونها تحمي اليد العاملة المحلية من اليد العاملة الأجنبية رخيصة الثمن، فهي تقلل الواردات وتشجع بذلك على توسع الصناعات الداخلية ويكون الأثر المباشر لذلك استيعاب الأعداد المتعطلة من العمال، بالإضافة إلى تشغيل الموارد الاقتصادية الأخرى.

(3) للحماية دور في توفير عدالة توزيع الدخل القومي: عندما نحكي أنشطة اقتصادية تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة فإنها تزيد من نصيب القوى العاملة في الناتج القومي.

(4) حجة الانتقام: كمبرر على قيام دولة ما بانتهاج سياسة حمائية ضد الحروب الاقتصادية كالإغراق، فتتخذ الرسوم الجمركية كوسيلة لمكافحة الإغراق، إذ كثيرا ما تلجأ بعض الدول إلى بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن سعر بيعها في الأسواق الداخلية وقد يصل التمييز في الأسعار إلى حد البيع في الخارج بسعر يقل عن سعر التكاليف الإنتاج وتعرف هذه السياسة باسم "سياسة الإغراق" وتستعمل بغرض غزو الأسواق الخارجية وتعتبر نوعا من التمييز الاحتكاري لهذا فإن الدولة تلجأ دائما إلى حماية صناعتها الوطنية من أثر سياسة الإغراق.

(5) حجة تشجيع رأس المال الأجنبي: وذلك بفرض مزيد من التعريفات الجمركية ورفع الرسوم الجمركية مما يعيق تدفق المنتجات الأجنبية و يدفع بالشركات الأجنبية حفاظا على حصصها في السوق المحلية بفتح فروع لها في هذا البلد.

6) تحسين الميزان التجاري: من خلال فرض الرسوم الجمركية التي بدورها تقلل من حجم الاستيراد.

7) علاج العجز في ميزان المدفوعات : ويتم ذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من السلع الكيماوية. والتخفيف منها أو إلغائها على الواردات من السلع الإنتاجية وبذلك تقل الواردات فيقل الطلب على العملة الأجنبية .⁴²

لكن تبقى الاعتبارات التالية الأهم لنجاح هذه السياسة الحماية وهي: أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة، وأن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا، وأن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

ثانيا) على مستوى حركية رؤوس الأموال:

قبل عقود طويلة من الزمن قدمت النظرية الكلاسيكية دعما وإسنادا نظريا في ما يخص الدعوة إلى التحفظ وتقييد حركية رأس المال وتأكيد مناقشات وتبريرات التجارة الحرة، إذ تركز هذه النظرية على تقسيم العمل والتخصص الدوليين في إنتاج السلع ذات الكفاءة النسبية، وهنا بدا يظهر مبدأ *الفائدة المقارنة* الذي افترض في الأساس انه: "رغم منتجات وحصيلة النشاط الاقتصادي التي يمكن لها أن تتحرك على المستوى الدولي فان عوامل الإنتاج محدودة نسبيا بالمعنى الجغرافي، فالأرض والعمل ورأس المال يفترض فيها كلها أن تكون غير قابلة للانتقال دوليا، وبعبارة أخرى فان النظرية الكلاسيكية تفترض سكونية رؤوس الأموال مستنتجة من ذلك فرصة حدوث تجارة دولية، وترى أن اختلاف وفرة عوامل الإنتاج السبب في فروق تكاليف الإنتاج، وبالتالي فان فرضية انتقال رؤوس الأموال كان من شأنها تهديم أسس قيام التجارة الدولية، ورغم ما تنطوي عليه عملية تحرير حركية رؤوس الأموال من منافع إلا أنها تتضمن مخاطر قد تؤدي إلى زعزعة استقرار اقتصاديات البلدان المعنية ومصاعب كعدم القدرة

على المنافسة في مجال الصادرات وتسيير التضخم والتحكم في أسعار الصرف، وهذا ما دفع بالكثيرين إلى اقتراح فرض قيود على حركية رأس المال بحيث تراقب الدولة حجمها وسرعة تدفقها للحد من عمليات المضاربة المضرة بالاستقرار الاقتصادي، وخاصة إذا كانت قدرة الاقتصاد على الاستيعاب ضعيفة.⁴³

الخاتمة:

ونخلص بالقول أنه من المعقول أن نتصور الكيان الوطني كجزء لا يتجزأ من الكيان العالمي بنفس المصير في كثير من القضايا: الطاقة، السلم، الصحة، الوقاية من تقلبات الطبيعة والتغير المناخي، والقضايا النقدية والمالية،..... حيث يصبح من المنطقي مساندة النمط العالمي المتطور والتعاون معه في مثل هذه القضايا، لكن في حال الأزمات الاقتصادية وضعف برامج التنمية كما هو الواقع المعاش تفتقر الحظوظ بموقع المبادلات والاستثمارات ومستوى الدخل الفردي والتطور العلمي والتقني والحضاري بين الدول، وعلى هذا تبقى السياسات الظرفية للدولة وللجماعات المحلية وتأجيل الانفتاح الكلي على العولمة الاقتصادية أو التدرج البطيء في عملية الانفتاح والاندماج، والانشغال بالبحث عن الحلول الداخلية للنهوض وإصلاح القطاعات الأخرى خارج المحرقات من صناعة وزراعة وسياحة وتحرير الاقتصاد الوطني من تبعية الربع والتوزيع العادل للتنمية على مختلف القطاعات والمناطق والأجيال، هي الأنجع في مثل هاته الأحوال.

-ولذلك وجب على الحكومة أن تكبح من جماح وسرعة الاندماج في العولمة على الأقل في فترة الأزمات وذلك من خلال استعمال سلطتها في تنفيذ سياساتها الاقتصادية وخاصة المالية نظرا لما تعثر به هاته السياسة من أهمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة والخاصة للمجتمع، وضرورة التنسيق مع السياسات الأخرى النقدية والتجارية بإتباع سياسة حمائية ظرفية.

الهوامش :

- ¹ عبد الجليل زيد مرهون، "الدول النامية والعولمة.. المسألة الاقتصادية"، النسخة الالكترونية من جريدة الرياض اليومية، مؤسسة الإمامة الصحفية، العدد 17418، 02 مارس 2016.
- ² <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- ³ عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سابق، بتصرف .
- ⁴ عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سابق .
- ⁵ محمد الساعدي، " ثروات الشعوب في دوامة الاستثمارات العالمية -المرجعية الأوروبية وأمريكية لتناقضات التدويل المالي"، مقال في مجلة "المستقبل الأسبوعية"، المنظمة الليبية للصحافة وحيادية المعلومات، العدد الثاني والعشرون، 05 يوليو 2015 منشور على الرابط <http://www.almostaqil.com/#!-/c24gs> بتصرف
- ⁶ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص 25.
- ⁷ محمد الساعدي، مرجع سابق .
- ⁸ علاء بن ثابت، مخاطر عولمة الأسواق المالية دراسة تاريخية للأزمات المالية، دار نون والقلم للطباعة، الأغواط، الجزائر، ط1، 2014، ص 42-43.
- ⁹ محمد الساعدي، مرجع سابق .
- ¹⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2014، ص ج.
- ¹¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية الدولية، ص 03.
- ¹² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ص 55.
- ¹³ نفس المرجع السابق، ص 54-55.
- ¹⁴ التقرر الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، ص 03.
- ¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 11.
- ¹⁶ نفس المرجع السابق، ص 03.
- ¹⁷ نفس المرجع السابق، ص 11.
- ¹⁸ نفس المرجع السابق، ص 05.
- ¹⁹ محمد الساعدي، مرجع سابق .
- ²⁰ زهير فياض، مقال بعنوان: "الدولة بين دول الرعاية الاجتماعية ومتطلبات الإصلاح في عصر العولمة"، مجلة تحولات، العدد 6، الأحد 25 كانون الأول (ديسمبر) 2005، منشور على الرابط : [//www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=241](http://www.tahawolat.com/cms/article.php3?id_article=241)
- ²¹ قليلة فاطمة الزهراء، "أثر عولمة الأنشطة المالية على تحسين أداء بورصة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2013، ص 40.
- ²² نادية العقون، مرجع سابق، ص 61-62.
- ²³ نادية العقون، مرجع سابق، ص 62-63.

- ²⁴ قليلة فاطمة الزهراء، أثر عولمة الأنشطة المالية على تحسين أداء بورصة الجزائر، مرجع سابق، ص 40.
- ²⁵ نادية العقون، مرجع سابق، ص 57.
- ²⁶ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مقال بعنوان: "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، العدد 3، ص 18. منشور على الرابط: www.univ-chlef.dz/renaf/articles...n.../article_01.pdf
- ²⁷ تقرير خلية الاستعلام المالي، منشور بعنوان: "تضاعف رهب لعمليات تبييض الاموال"، جريدة الخبر اليومي، الجزائر، العدد 8044، الاربعاء 27 جانفي 2016، ص 7.
- ²⁸ نادية العقون، مرجع سابق، ص 57.
- ²⁹ تقرير خلية الإستعلام المالي مرجع سابق، ص 7.
- ³⁰ بحث بعنوان: "الجناح الضريبية"، بحث منشور على الموقع: <http://newmohamedamine.blogspot.com>، ص 1-4-17، بتصرف.
- ³¹ الأخضر عزي، "دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي- واقع وتحديات، ص 183-189، بتصرف، منشور على الموقع الإلكتروني: iefpedia.com/.../
- ³² د. خالد المرزوك، السياسات التجارية، منشور على الرابط: repository.uobabylon.edu.iq/.../pubdoc_1_22545_11.Trade_policies، منشور على الرابط: [m.s.d Edition](http://m.s.dEdition.com)، الجزائر، 2010، ص 33-34.
- ³³ محمد الصغير جاري، اقتصاد عمومي "مبادئ ومناهج في تخصيص المورد"، m.s.d Edition، الجزائر، 2010، ص 33-34.
- ³⁴ نادية العقون، مرجع سابق، ص 46.
- ³⁵ نفس المرجع السابق، ص 55.
- ³⁶ فاطمة الزهراء قليلة، مداخلة مقدمة بعنوان: "أثار العولمة المالية على أعمال البنوك، مع الإشارة إلى البنوك الجزائرية" مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية- الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 08 و 09 نوفمبر 2015 .
- ³⁷ أيت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي- مع دراسة الأزميتين الآسيوية والمكسيكية- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000/2001، ص 210-216، بتصرف.
- ³⁸ نادية العقون، مرجع سابق، ص 41-42.
- ³⁹ نفس المرجع السابق، ص 43.
- ⁴⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، التطورات الاقتصادية الدولية، ص 11.
- ⁴¹ دلال العكيلي، "الجمائية التجارية: مذهب اقتصادي لحماية الصناعة الوطنية"، شبكة النبا المعلوماتية، بتصرف، منشور على الرابط: <http://annabaa.org/arabic/economicreports/9099>
- ⁴² نبيل بويبية، محاضرة بعنوان السياسات التجارية، منشورة على الرابط: <https://sites.google.com/site/unisp21/124>
- ⁴³ نادية العقون، مرجع سابق، ص 64-65.

